

تحليل جودة الإفصاح المحاسبي بوصفها مدخلاً للحد من عدم تماثل

المعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية:

دراسة حالة بنك البركة الإسلامي - سورية

مصطفى يحيى عكوش - أ.د. عبد العزيز الدغيم و أ.م.د. محمد الحميد

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة إدلب

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل جودة الإفصاح المحاسبي بوصفها مدخلاً للحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية، بالتطبيق على بنك البركة الإسلامي - سورية خلال المدة 2010-2024، مع تفسير مسار الإفصاح في ضوء تطور بنية التقرير السنوي والمؤشرات المالية والتشغيلية للبنك. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة المدعوم بتحليل المحتوى، بالاستناد إلى التقارير السنوية والقوائم المالية والإيضاحات المتممة المنشورة للبنك. وبُني مؤشر إفصاح سنوي مكوّن من 105 بنود وفق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام رقم (1) الصادر عن AAOIFI. أظهرت النتائج ارتفاع مؤشر الإفصاح من 75.24% عام 2010 إلى 99.05% خلال الأعوام 2021-2024، بما يدل على انتقال البنك من إفصاح تأسيسي إلى نضج إفصاحي مرتفع. كما بيّنت الدراسة أن تحسن جودة الإفصاح أسهم في تضيق الفجوة المعلوماتية. وأظهر تحليل النسب والمؤشرات المشتقة أن تغير هيكل الموجودات والودائع والاستثمارات والتمويلات يزيد الحاجة إلى إفصاح نوعي يفسر الأرقام، مع التنبيه إلى أن القيم المالية الاسمية بالليرة السورية لا تكفي وحدها للحكم على النمو الحقيقي بسبب تغير قيمة العملة. وتخلص الدراسة إلى أن جودة الإفصاح المحاسبي تمثل قناة تفسيرية رئيسة ينتقل من خلالها أثر الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح إلى الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: جودة الإفصاح المحاسبي، عدم تماثل المعلومات المحاسبية،

المصارف الإسلامية، AAOIFI، بنك البركة الإسلامي - سورية.

502 تاريخ إيداع البحث: 2026/04/28

تاريخ قبوله للنشر: 2026/06/10

Analysis of Accounting Disclosure Quality as an Approach to Reducing Accounting Information Asymmetry in Islamic Banks: A Case Study of Al Baraka Islamic Bank – Syria

Mustafa Yahya Akkoush Dr. Abd Aziz Al-Dughaim and Dr.
Muhammad Al-Hamid

**Department of Accounting – Faculty of Economics and
Management – Idlib University**

Abstract:

This study analyzes the quality of accounting disclosure as an approach to reducing accounting information asymmetry in Islamic banks, with application to Al Baraka Islamic Bank – Syria over the period 2010–2024. It also interprets the disclosure trajectory in light of developments in the bank's annual report structure and its financial and operational indicators. The study adopts a descriptive-analytical methodology and a case study approach supported by content analysis, relying on the bank's published annual reports, financial statements, and accompanying notes. An annual disclosure index, comprising 105 items, was constructed based on the requirements of AAOIFI Financial Accounting Standard No. (1) on general presentation and disclosure. The findings indicate that the disclosure index increased from 75.24% in 2010 to 99.05% during 2021–2024, reflecting the bank's transition from foundational disclosure to a high level of disclosure maturity. The study further finds that the improvement in disclosure quality helped narrow the information asymmetry gap. The analysis of ratios and derived indicators shows that changes in the structure of assets, deposits, investments, and the financing portfolio increase the need for qualitative disclosure that explains the reported figures. The study also notes that nominal values expressed in Syrian pounds are insufficient, on their own, to infer real growth because of changes in the currency's value. It concludes that accounting disclosure quality represents a key interpretive channel through which compliance with presentation and disclosure requirements contributes to reducing accounting information asymmetry in Islamic banks.

Keywords: accounting disclosure quality; accounting information asymmetry; Islamic banks; AAOIFI; Al Baraka Islamic Bank – Syria.

1. المقدمة:

تزايدت أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية مع اتساع عملياتها وتنوع صيغ التمويل والاستثمار وتعدد الجهات المستفيدة من تقاريرها المالية. ولم يعد الإفصاح مجرد مطلب شكلي لعرض القوائم المالية، بل أصبح أداة رئيسة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة وتقليص الفجوة المعلوماتية بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية. وتكتسب المصارف الإسلامية خصوصية إضافية مقارنة بالمصارف التقليدية، لأنها تعمل في إطار يجمع بين الاعتبارات المالية والرقابية والشرعية، الأمر الذي يوسع من نطاق المعلومات التي ينتظرها المستخدم الخارجي من التقارير السنوية، ويجعل جودة الإفصاح فيها أكثر حساسية. فالمستخدم لا يهتم فقط بحجم الموجودات والودائع والأرباح، بل يهتم أيضاً بطبيعة المخاطر، والحوكمة، والرقابة الشرعية، وهيكّل الملكية، ووضوح السياسات المحاسبية.

ومن هنا يبرز معيار العرض والإفصاح العام رقم (1) الصادر عن (AAOIFI) بوصفه إطاراً مرجعياً لتنظيم شكل القوائم المالية ومحتواها، ولتوسيع دائرة الإفصاح عن المعلومات الجوهرية، بما يعزز العدالة في الوصول إلى المعرفة المحاسبية ويخفض من عدم تماثل المعلومات (طواها، 2018 م، صفحة 53).

لذلك تحلل هذه الدراسة تطور جودة الإفصاح المحاسبي في بنك البركة الإسلامي - سورية خلال المدة 2010-2024، وتبحث في مدى إسهام هذا التطور في تحسين البيئة المعلوماتية وتقليص الفجوة بين إدارة البنك ومستخدمي تقاريره المالية، مع ربط مسار الإفصاح بسياقه المؤسسي والمالي والتشغيلي من خلال النسب والمؤشرات المشتقة لا من خلال القيم المطلقة وحدها.

2. مصطلحات الدراسة:

يعرض الجدول رقم (1) أهم المصطلحات المستخدمة في الدراسة وتعريفاتها الإجرائية، بما يساعد على توحيد دلالاتها قبل الانتقال إلى التحليل النظري والتطبيقي.

الجدول (1): مصطلحات الدراسة

المصطلح	التعريف الإجرائي/النظري	المرجع
القوائم المالية	مجموعة من التقارير المالية التي تُعد لتزويد المستخدمين بمعلومات عن المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية بما يسهل الفهم واتخاذ القرار.	(طمبل، 2008، صفحة 25)
معايير المحاسبة الإسلامية	مجموعة من الإرشادات والتوجيهات الخاصة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح للعمليات المالية في المؤسسات الإسلامية.	(العوامله و البشتاوي، 2017 م، صفحة 32)
معييار العرض والإفصاح العام رقم (1)	معييار محاسبي صادر عن AAOIFI يحدد متطلبات العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.	(هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2026م)
الإفصاح المحاسبي	عملية عرض ونشر المعلومات المالية وغير المالية بصورة واضحة وملائمة وموثوقة لخدمة متخذي القرار.	(Leuz, 2023, p. 115)
جودة الإفصاح المحاسبي	درجة وضوح وشمول واتساق وتوقيت وملاءمة وقابلية مقارنة المعلومات المنشورة ضمن القوائم والتقارير المالية.	(محفوظ، 2022م، صفحة 39)
عدم تماثل المعلومات المحاسبية	حالة عدم التوازن في توفر المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين بما يؤثر في كفاءة القرارات الاقتصادية.	(حسن و السقا، 2022 م، صفحة 233)
المصرف الإسلامي	مؤسسة مالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتوظف الأموال بصيغ مشروعة بعيداً عن الفائدة الربوية.	(العوامله و البشتاوي، 2017 م، صفحة 48).

المصدر: من المراجع المبينة في الجدول

3. الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة (إدريس، 2015م)، بعنوان: "تقييم التزام المصارف الإسلامية العاملة في سورية بمتطلبات العرض والإفصاح في قوائمها المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1)"

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتحديد الممارسات المحاسبية المعتمدة في المصارف الإسلامية السورية. اعتمدت الدراسة على تحليل القوائم المالية المنشورة، من خلال المقارنة بين متطلبات المعيار وما ورد في التقرير المالي لبنك البركة الإسلامي _ سورية لعام 2014م. أظهرت النتائج أن المصرف محل الدراسة التزم بدرجة جيدة بمتطلبات العرض والإفصاح الواردة في المعيار، ولا سيما فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

2. دراسة (الشطناوي، 2018م)، بعنوان: "دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية"

هدفت إلى تحليل دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي والدراسة الميدانية، وتوصلت إلى أن الإفصاح الإلكتروني يسهم معنوياً في تحسين جودة التقارير وتقليل الفجوة المعلوماتية.

3. دراسة (جمعان، 2020 م)، بعنوان: "دور جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق دمشق للأوراق المالية".

تناولت دور جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق دمشق للأوراق المالية، بالاعتماد على استبانة لعينة من مدققي الحسابات وتحليل الارتباط والانحدار، وتوصلت إلى أن خصائص الملاءمة والموثوقية وقابلية الفهم والمقارنة تفسر نسبة مهمة من حالة عدم التماثل.

4. دراسة (حسن و السقا، 2022 م)، بعنوان: "تأثير التوسع في الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية: دراسة استطلاعية في سوق العراق للأوراق المالية".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التوسع في الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري، والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي. أكدت النتائج وجود تأثير معنوي للتوسع في الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، كما بينت أن الإفصاح الإلكتروني الفوري واستخدام (XBRL) يسهمان في رفع كفاءة تدفق المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة.

5. دراسة (دعبول، 2025م)، بعنوان: "العوامل المفسرة للتباين في الإفصاح المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI) (دراسة اختبارية على القوائم المالية في المصارف الإسلامية العاملة في تركيا)".

هدفت الدراسة إلى قياس درجة التزام المصارف الإسلامية العاملة في تركيا بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام الصادر عن (AAOIFI). اعتمدت الدراسة منهجية اختبارية قائمة على تحليل القوائم المالية المنشورة لسبعة مصارف إسلامية خلال مدة عشر سنوات، ومعالجة البيانات باستخدام برنامج (SPSS).
بينت النتائج أن مستوى الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية التركية يُعد جيداً عموماً، مع وجود تباين واضح بين مصرف وآخر.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

كما استفادت الدراسة من جملة من الدراسات الأجنبية التي ربطت بين الامتثال المعياري، وجودة الإفصاح، وعدم تماثل المعلومات، كما في الجدول الآتي:

1. دراسة (Nuengwang, Taechapiroontong, & Thanarung, 2013)، بعنوان:

The Effect of Information Disclosure on Information Asymmetry

أثر الإفصاح عن المعلومات في عدم تماثل المعلومات.

هدفت الدراسة إلى فحص أثر الإفصاح عن المعلومات في عدم تماثل المعلومات. أُجريت الدراسة في تايلاند على 300 شركة غير مالية مدرجة في بورصة تايلاند، اعتمدت الدراسة على نماذج انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) لتحليل العلاقة بين خصائص الشركة وكثافة الإعلانات الإخبارية، كما استخدمت تقديرات الانحدار ذي المرحلتين (SLS2) لتحليل أثر الإفصاح في حركة التداول.

أظهرت النتائج أن زيادة الإفصاح والشفافية المؤسسية تسهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين المطلعين وغير المطلعين، كما تبين أن الشركات الأكبر حجماً، والأعلى نمواً، والأفضل أداءً، تميل إلى مستويات أعلى من الإفصاح.

2. دراسة (Abdelghany, 2015)، بعنوان:

The Effect of Accounting Disclosure Quality and Information Asymmetry on The Stock Market Activity an Applied Study on Listed Companies in The Egyptian Stock Market.

أثر جودة الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على نشاط سوق الأوراق المالية دراسة تطبيقية على المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر جودة الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية في نشاط سوق الأوراق المالية المصري. اعتمد الباحث على بيانات تخص (60) شركة مدرجة خلال الفترة 2002-2014، واستخدم برنامج (SPSS) لتطبيق نماذج الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت النتائج وجود علاقة وثيقة بين جودة الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات ونشاط السوق، كما بينت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح وعائد السهم.

3. دراسة (Abdullah & Thabit, 2024)، بعنوان:

The Mediating Influence of Accounting Information Relevance on Mitigating Information Asymmetry via IT Governance Implementation.
التأثير الوسيط لملاءمة المعلومات المحاسبية في التخفيف من عدم التماثل في المعلومات من خلال تنفيذ حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

ركزت الدراسة على اختبار الدور الوسيط لملاءمة المعلومات المحاسبية في التخفيف من عدم تماثل المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية الخاصة في العراق. شملت الدراسة عينة مكونة من (99) موظفاً في خمسة بنوك، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (Smart PLS). أشارت النتائج إلى أن العلاقة المركبة بين ملاءمة المعلومات المحاسبية، وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، وعدم تماثل المعلومات المحاسبية لم تظهر دلالة إحصائية واضحة.

4. دراسة (Ahmed, Azhar, & Mohammad, 2024)، بعنوان:

The Corporate Governance and International Standards for Accounting Role in Reducing Information Asymmetry.
حوكمة المؤسسات والمعايير الدولية للمحاسبة ودورها في الحد من عدم التماثل في المعلومات.

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير حوكمة الشركات والمعايير الدولية للمحاسبة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في الشركات الخاصة في إقليم كردستان العراق. اعتمدت الدراسة على أربعة أبعاد للحوكمة، مع تحليل البيانات باستعمال برنامج (Smart-PLS). أظهرت النتائج أن تطبيق أبعاد الحوكمة الرشيدة والمعايير الدولية للمحاسبة يساهم في تقليل عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

5. دراسة (Ambashe, 2025)، بعنوان:

The Level of Compliance with AAOIFI Standards by Islamic Banks in UAE

مستوى امتثال البنوك الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة لمعايير AAOIFI

هدفت الدراسة إلى قياس مدى امتثال البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة لمعايير (AAOIFI).

تم تقييم البيانات المالية لعام 2018 لسبعة بنوك إسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة لتقييم مستوى امتثالها لبنود الإفصاح الخاصة بـ (AAOIFI) باستعمال مؤشر الإفصاح غير المرجح. تشير النتائج إلى أن مستوى الامتثال لمعايير (AAOIFI) بشأن المعلومات العامة للشركات كان مرتفعاً جداً في جميع البنوك الإسلامية التي شملتها الدراسة، بينما سجلت البيانات الأساسية وبيانات السياسات المحاسبية والإيضاحات المرفقة بالحسابات مستوى منخفضاً من الإفصاح.

ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية بأنها تجمع بين قياس الالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام رقم (1) الصادر عن AAOIFI وبين تحليل أثر جودة الإفصاح في الحد من عدم تماثل المعلومات داخل حالة مصرفية إسلامية سورية واحدة، وباستخدام سلسلة زمنية ممتدة خلال 2010-2024 ومؤشر إفصاح مكون من 105 بنود. كما تضيف بعداً تفسيرياً من خلال ربط نتائج المؤشر بالمخاطر والحوكمة وهيكل الملكية والأطراف ذات العلاقة وبالمؤشرات المالية والتشغيلية والنسب المشتقة، مع التمييز بين القيم الاسمية والنمو الحقيقي في بيئة تتغير فيها قيمة العملة.

510 تاريخ إيداع البحث: 2026/04/28

تاريخ قبوله للنشر: 2026/06/10

4. مشكلة الدراسة:

تتبع مشكلة الدراسة من أن زيادة عدد بنود الإفصاح المحاسبي لا تعني بالضرورة انخفاض عدم تماثل المعلومات المحاسبية، ما لم يكن الإفصاح واضحاً وشاملاً وملائماً وقابلاً للمقارنة وقادراً على تفسير الأداء المالي والتشغيلي. ففي المصارف الإسلامية تزداد الحاجة إلى هذا النوع من الإفصاح بسبب تعدد صيغ التمويل، وتشعب المخاطر، وارتباط النشاط المصرفي بجوانب الحوكمة والرقابة الشرعية والأطراف ذات العلاقة.

وتتضح هذه المشكلة في البيئة المصرفية الإسلامية السورية في ظل محدودية الدراسات التطبيقية التي تتبع تطور جودة الإفصاح عبر مدة زمنية طويلة، وترتبط هذا التطور بعلاقات تفسيرية بين متغيرات الدراسة. كما أن ربط مسار الإفصاح بالحجم المالي والتشغيلي للبنك يتطلب قراءة نسبية وحذرة، لأن القيم الاسمية المنشورة بالليرة السورية لا تكفي وحدها للحكم على نمو حقيقي في ظل تغير قيمة العملة، لكنها تُساعد على تفسير اتساع حجم البيانات وتعدد النشاط والحاجة إلى إيضاحات أوسع.

ومن هنا تتركز مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر تطور جودة الإفصاح المحاسبي في بنك البركة الإسلامي - سورية، وفق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام رقم (1) الصادر عن AAOIFI، في تضيق فجوة عدم تماثل المعلومات المحاسبية خلال المدة 2010-2024، مع مراعاة السياق المالي والتشغيلي للبنك؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر مؤشر الإفصاح السنوي على شفافية التقارير المالية وعدم تماثل المعلومات؟
2. ما أثر انتظام عرض القوائم المالية على أبعاد جودة الإفصاح؟
3. كيف يسهم الإفصاح عن المخاطر والحوكمة وهيكلة الملكية والأطراف ذات العلاقة في تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات؟
4. ما دور معيار العرض والإفصاح العام رقم (1) في تحسين جودة الإفصاح وتحويل الالتزام الشكلي إلى قيمة معلوماتية فعلية؟

5. أهمية الدراسة:

بعد عرض مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، تتحدد أهمية الدراسة في جانبين مترابطين: أهمية علمية تتصل بالإضافة إلى الأدبيات المحاسبية، وأهمية عملية تتصل بإفادة المصارف الإسلامية والجهات الرقابية ومستخدمي التقارير المالية.

أولاً: الأهمية العلمية

1. تضيف الدراسة معالجة تطبيقية في بيئة مصرفية إسلامية سورية ما تزال الأدبيات الخاصة بها محدودة مقارنة ببيئات عربية أخرى، ولا سيما الدراسات التي تربط بين جودة الإفصاح وعدم تماثل المعلومات وفق متطلبات AAOIFI.
2. تسهم الدراسة في سد فجوة بحثية من خلال الجمع بين مؤشر إفصاح كمي مكوّن من 105 بنود وتحليل نوعي لأبعاد الجودة والقنوات المفسرة لعدم تماثل المعلومات.
3. توضح الدراسة أن ربط مسار الإفصاح بالمؤشرات المالية والتشغيلية يجب أن يتم عبر نسب ومؤشرات مفسرة، لا عبر القيم الاسمية وحدها، بما يثري منهجية الدراسات المستقبلية في البيئات ذات التغيرات النقدية الكبيرة.

ثانياً: الأهمية العملية

1. تقدم الدراسة مؤشراً عملياً يمكن أن يساعد إدارات المصارف الإسلامية والجهات الرقابية على تقييم الشفافية واتساع المعلومات المنشورة بصورة دورية.
2. تبيّن الدراسة المجالات الأكثر ارتباطاً بتقليص عدم تماثل المعلومات، مثل الإفصاح عن المخاطر والحوكمة وهيكل الملكية والأطراف ذات العلاقة.
3. تُساعد مستخدمي التقارير المالية على قراءة القوائم المنشورة قراءة أكثر تفسيرية، من خلال الربط بين الأرقام والإيضاحات والنسب والمؤشرات المشتقة.

6. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطور جودة الإفصاح المحاسبي في بنك البركة الإسلامي - سورية خلال المدة 2010-2024 في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، مع مراعاة السياق المالي والتشغيلي للبنك وطبيعة البيانات المنشورة. ويتحقق ذلك من خلال:

1. قياس تطور مؤشر الإفصاح المحاسبي السنوي في بنك البركة الإسلامي - سورية خلال 2010-2024.
2. تحليل أثر انتظام عرض القوائم المالية واتساع الإيضاحات على أبعاد جودة الإفصاح (الشفافية، الشمولية، التوقيت الملائم، الملاءمة، القابلية للمقارنة).
3. تفسير دور الإفصاح عن المخاطر والحوكمة والأطراف ذات العلاقة في تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات.
4. توضيح دور معيار العرض والإفصاح العام رقم (1) في تحويل الالتزام بالإفصاح إلى جودة فعلية للمعلومات المنشورة.
7. فرضيات الدراسة:

نظراً لاعتماد الدراسة على منهج دراسة الحالة وتحليل محتوى التقارير السنوية والقوائم المالية والإيضاحات المتممة، تُصاغ الفرضيات بوصفها فرضيات تفسيرية لعلاقات أثر بين متغيرات الدراسة، وتُناقش في ضوء مؤشر الإفصاح السنوي، وأبعاد جودة الإفصاح، والمؤشرات الاستدلالية المرتبطة بعدم تماثل المعلومات المحاسبية، وليس بوصفها فروضاً إحصائية مباشرة.

الفرضية الرئيسية: يُسهم تطور جودة الإفصاح المحاسبي في بنك البركة الإسلامي - سورية في تضيق فجوة عدم تماثل المعلومات خلال 2010-2024. وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. ارتفاع مؤشر الإفصاح السنوي يحسن شفافية التقارير المالية ويقلل عدم تماثل المعلومات.
2. انتظام عرض القوائم المالية واتساع الإيضاحات يحسن أبعاد جودة الإفصاح.

3. الإفصاح عن المخاطر والحوكمة والأطراف ذات العلاقة يقلص الفجوة المعلوماتية.

4. معيار AAOIFI رقم (1) يحول الالتزام بالإفصاح إلى جودة فعلية للمعلومات المنشورة.

8. منهجية الدراسة وآلية القياس:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة المدعوم بتحليل المحتوى. واستندت إلى البيانات الثانوية المنشورة رسمياً من بنك البركة الإسلامي - سورية، والمتمثلة في التقارير السنوية، والقوائم المالية المدققة، والإيضاحات المتممة، وتقارير الحوكمة، والإفصاحات النظامية خلال المدة 2010-2024.

ويناسب هذا الاختيار طبيعة السؤال المطروح، إذ لا تختبر الدراسة علاقة سوقية لحظية، بل تفسر تطور البيئة المعلوماتية داخل مصرف إسلامي عبر فترة زمنية ممتدة. كما أتاح تحليل المحتوى تحويل متطلبات معيار العرض والإفصاح العام رقم (1) إلى بنود قابلة للرصد السنوي المباشر. ولم تعتمد الدراسة على مقابلات أو مراسلات رسمية مع إدارة البنك، حفاظاً على قابلية التحقق من البيانات واكتمال السلسلة الزمنية، ولذلك تفسر أسباب القفزات في المؤشر بوصفها دلالات مستخلصة من بنية التقارير المنشورة واتساع الإيضاحات، لا بوصفها تأكيدات سببية مباشرة صادرة عن الإدارة.

9. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على بنك البركة الإسلامي - سورية.

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة المدة الممتدة من 2010 إلى 2024.

الحدود الموضوعية: فتنناول جودة الإفصاح المحاسبي وعلاقتها بعدم تماثل المعلومات المحاسبية في ضوء متطلبات معيار العرض والإفصاح العام رقم (1) الصادر عن AAOIFI.

الحدود المنهجية: اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير السنوية والقوائم المالية، وعلى قياس غير مباشر لعدم تماثل المعلومات بسبب عدم توافر سلسلة سوقية منتظمة ومتصلة عبر كامل مدة الدراسة. كما أن القيم المالية المستخدمة هي قيم اسمية بالليرة السورية وغير معدلة للتضخم أو لتغير سعر الصرف، لذلك استخدمت بوصفها مؤشرات سياقية لاتساع البيانات وتعدد النشاط، لا دليلاً منفرداً على نمو حقيقي قابل للمقارنة عبر الزمن.

10. خطة الدراسة:

تنتظم الدراسة في محورين مترابطين. يتناول المحور الأول الإطار النظري لجودة الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في المصارف الإسلامية، مع بيان دور معيار العرض والإفصاح العام رقم (1) في تحسين شفافية التقارير المالية. أما المحور الثاني فيعرض الدراسة التطبيقية على بنك البركة الإسلامي - سورية من خلال بناء مؤشر الإفصاح السنوي وتحليل مساره خلال المدة 2010-2024، ثم مناقشة أثر جودة الإفصاح في تقليص الفجوة المعلوماتية.

1 الإطار النظري:

1.1 مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي وأبعادها:

تُشير جودة الإفصاح المحاسبي إلى مدى قدرة المعلومات المنشورة في القوائم والتقارير المالية على تلبية احتياجات المستخدمين بصورة واضحة وموثوقة وملائمة وفي الوقت المناسب، ولذلك فإن الجودة لا تقاس بوفرة المعلومات وحدها، بل بمدى فائدتها في الفهم والتحليل واتخاذ القرار (محفوظ، 2022م، صفحة 39).

ويقوم مفهوم الجودة في هذه الدراسة على خمسة أبعاد مترابطة. أولها الشفافية، وتعني أن تكون المعلومات المالية والنوعية مكشوفة للمستخدم الخارجي بصورة تقلل الغموض. وثانيها الشمولية، أي قدرة التقرير على تغطية الجوانب الجوهرية المالية وغير المالية. وثالثها التوقيت الملائم، بما يضمن وصول المعلومات في وقت يتيح الاستفادة منها. ورابعها الملاءمة، أي ارتباط المعلومات بالأسئلة الجوهرية التي يواجهها المستخدم، وخامسها القابلية للمقارنة عبر الزمن وبين المؤسسات المشابهة (FASB, 2020).

وفي المصارف الإسلامية تتخذ جودة الإفصاح بعداً إضافياً، لأنها لا تقتصر على العناصر المالية العامة، بل تشمل الإفصاح عن الحوكمة، وهيئة الرقابة الشرعية، والمخاطر، والأطراف ذات العلاقة، وهيكل الملكية، والسياسات المحاسبية الخاصة بالصيغ التمويلية الإسلامية. ولذلك فإن الحكم على جودة الإفصاح في هذه البيئة يقتضي النظر إلى تماسك التقرير السنوي بوصفه ملفاً معلوماتياً متكاملاً لا مجرد قائمة أرقام.

2.1 عدم تماثل المعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية:

يُقصد بعدم تماثل المعلومات المحاسبية الحالة التي تمتلك فيها الإدارة أو بعض الأطراف الداخلية معلومات أوسع أو أدق أو أسرع من تلك المتاحة للمستخدمين الخارجيين، بما يؤثر في قدرتهم على تقييم الأداء والمخاطر واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (العبيدي، 2016م، صفحة 15).

وتزداد حساسية هذه المشكلة في المصارف الإسلامية لأسباب عدة، منها تعقد هيكل المنتجات التمويلية، وتعدد متطلبات الإفصاح المتصلة بالمخاطر والسيولة والرقابة الشرعية، ووجود جمهور متنوع من المستخدمين يضم مساهمين ومودعين ومستثمرين وجهات رقابية. فإذا كان التقرير السنوي محدود الاتساع أو ضعيف التفسير، فإن الفجوة المعلوماتية تتسع، ويصبح الحكم على المركز المالي أكثر اعتماداً على المعرفة الداخلية أو على التخمين. وتشير الأدبيات إلى أن عدم تماثل المعلومات يرتبط بمخاطر الاختيار العكسي والمخاطر الأخلاقية وارتفاع تكلفة التمويل وتراجع كفاءة القرارات الاستثمارية. ولذلك فإن تحسين الإفصاح المحاسبي يعد من أكثر الآليات استدامة في الحد من هذه الظاهرة، لأنه ينقل جزءاً من المعلومات من الحيز الداخلي المغلق إلى الحيز الخارجي المتاح بصورة عادلة نسبياً (رشوان، 2017م، صفحة 416).

3.1 معيار العرض والإفصاح العام رقم (1) ودوره في تحسين الإفصاح:

يُعد معيار العرض والإفصاح العام رقم (1) الصادر عن AAOIFI من أهم المعايير المنظمة للقوائم المالية في المصارف الإسلامية، لأنه يحدد الإطار العام لعرض القوائم الأساسية والإيضاحات المتممة والإفصاحات المرتبطة بالمخاطر والحوكمة والسياسات المحاسبية وغيرها من المعلومات المؤسسية. ولا تكمن أهميته في تنظيم الشكل فقط، بل في توسيع دائرة المحتوى المعلوماتي للتقرير السنوي وجعله أكثر قدرة على تحقيق العرض الحقيقي والعاقل (طواها، 2018 م، صفحة 53).

وتُوضح الدراسات المقارنة أن المؤسسات التي تعمل في بيئات تنظيمية تلزم أو تشجع تبني معايير AAOIFI تميل إلى إظهار مستويات أعلى من الاتساق والإفصاح مقارنة بالبيئات التي يبقى فيها التطبيق جزئياً أو اختياريًا، وهو ما ظهر في دراسات بنغلاديش وباكستان وتركيا والبحرين (Hafij Ullah, 2013, p. 114). وتطلق هذه الدراسة من أن المعيار لا يحقق أثره كاملاً بمجرد تحقق البنود شكلياً، بل حين يتحول تطبيقه إلى جودة فعلية في المعلومات المعروضة، من حيث وضوحها وشمولها وانتظامها وقابليتها للمقارنة. ومن ثم فإن جودة الإفصاح ليست متغيراً تابعاً ثانوياً، بل الآلية التي تفسر القيمة المعلوماتية للامتثال المعياري.

4.1 جودة الإفصاح بوصفها مدخلاً للحد من عدم تماثل المعلومات:

تؤكد الدراسات التطبيقية العربية والأجنبية وجود علاقة عكسية بين جودة الإفصاح وعدم تماثل المعلومات، فكلما تحسن الإفصاح من حيث الاتساع والوضوح والتوقيت والشمولية، تقلصت المساحة التي يمكن أن تحتكر فيها الإدارة ميزة معرفية كبيرة على حساب المستخدم الخارجي (حسن و السقا، 2022 م، صفحة 233).

كما بينت دراسة (Beshkooh, Vakilifard, & Yaghoobnezhad, 2015)، أن ارتفاع جودة الإفصاح يرتبط بانخفاض عدم تماثل المعلومات في السوق، وهو ما يدعم بناء الدراسة الحالية على جودة الإفصاح بوصفها قناة تفسيرية للحد من الفجوة المعلوماتية. كما أن الإفصاح عن المخاطر والحوكمة والأطراف ذات العلاقة يمثل محوراً حاسماً في هذا السياق، لأن هذه المجالات غالباً ما تحتوي على معلومات لا يمكن استنتاجها من القيم الإجمالية للقوائم الأساسية وحدها. ولذلك فإن وجودها بوضوح وانتظام داخل التقرير

السنوي يحول التقرير من أداة عرض إلى أداة تفسير ومساءلة، وهو ما يرفع كفاءة البيئة المعلوماتية ويخفض من عدم تماثل المعلومات نسبياً. وعليه، تعتمد هذه الدراسة مدخلاً تفسيرياً يرى أن جودة الإفصاح المحاسبي هي الممر الذي يعبر منه أثر الامتثال لمتطلبات العرض والإفصاح إلى خفض الفجوة المعلوماتية، وأن دراسة هذه العلاقة داخل مصرف إسلامي واحد وعلى مدى زمني ممتد تسمح بفهم التحول التدريجي من الإفصاح التأسيسي إلى الإفصاح شبه الكامل.

5.1 آلية قياس جودة الإفصاح وعدم تماثل المعلومات:

ولتوضيح الطريقة التي اعتمدتها الدراسة في تحويل المفاهيم النظرية إلى مؤشرات قابلة للقياس، يُبين الجدول رقم (2) متغيرات الدراسة وآلية قياسها والأدوات المستخدمة في التحليل.

الجدول (2): متغيرات الدراسة وآلية قياسها والأدوات المستخدمة في التحليل

المتغير	طريقة القياس	المؤشر/الأداة
جودة الإفصاح المحاسبي	قيست من خلال مؤشر إفصاح سنوي مكون من 105 بنود مستمدة من متطلبات معيار العرض والإفصاح العام رقم (1)، مع تحليل أبعاد الجودة: الشفافية، الشمولية، التوقيت الملائم، الملاءمة، والقابلية للمقارنة.	نسبة الإفصاح = عدد البنود المتحققة ÷ 105 × 100 درجة تحقق كل بعد = عدد بنود البعد المتحققة ÷ إجمالي بنود البعد × 100، ثم تصنف النتائج وفق سلم وصفي محدد.
عدم تماثل المعلومات المحاسبية	قيس بصورة غير مباشرة عبر مؤشرات استدلالية تعكس تكافؤ الوصول إلى المعرفة المحاسبية.	انتظام النشر، اتساع الإيضاحات، الإفصاح عن المخاطر والحوكمة والأطراف ذات العلاقة، قدرة التقارير على تفسير الأداء.
معيار العرض والإفصاح العام رقم (1)	استُخدم بوصفه إطاراً مرجعياً لبناء مؤشر الإفصاح وتحليل جودة المعلومات المنشورة.	قائمة تحقق مشتقة من متطلبات المعيار.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي - سورية.

يُبين الجدول رقم (2) أن الدراسة لا تقيس عدم تماثل المعلومات من خلال مؤشرات سوقية مباشرة، وإنما من خلال مؤشرات استدلالية ملائمة لطبيعة دراسة الحالة، مثل انتظام النشر، واتساع الإيضاحات، والإفصاح عن المخاطر والحوكمة والأطراف ذات العلاقة، وقدرة التقارير على تفسير الأداء المالي والتشغيلي. وبذلك يكون القياس تفسيرياً لا سوقياً مباشراً، وهو ما ينسجم مع طبيعة البيانات المتاحة خلال مدة الدراسة. ولأجل تحويل أحكام أبعاد الجودة الواردة لاحقاً إلى درجات وصفية قابلة للتكرار، صُنفت بنود قائمة التحقق ضمن الأبعاد الخمسة، ثم احتُسبت نسبة تحقق كل بعد في كل مرحلة. واعتمدت الدراسة سلم التفسير الآتي: أقل من 60% = ضعيفة، من 60% إلى أقل من 75% = متوسطة، من 75% إلى أقل من 85% = جيدة، من 85% إلى أقل من 95% = جيدة جداً، و95% فأكثر = مرتفعة جداً. وبذلك لا تستند أوصاف متوسطة وجيدة ومرتفعة جداً إلى انطباع عام، بل إلى نسب تحقق مشتقة من ورقة الترميز.

6.1 عينة الدراسة ومصادر البيانات:

تتمثل عينة الدراسة في بنك البركة الإسلامي - سورية، بوصفه مصرفاً إسلامياً خاصاً مدرجاً في سوق دمشق للأوراق المالية، وتتوافر عنه سلسلة زمنية منتظمة نسبياً من التقارير السنوية والإفصاحات النظامية. واعتمدت الدراسة على التقارير السنوية والقوائم المالية المدققة والإيضاحات المتممة وتقارير الحوكمة المنشورة خلال المدة 2010-2024. ويستند اختيار البنك إلى ملائمة حالته لتحليل تطور الإفصاح من مرحلة التأسيس إلى مرحلة النضج المرتفع، فضلاً عن خصوصية البيئة السورية التي تجمع بين طبيعة العمل المصرفي الإسلامي وتحديات الإفصاح في بيئة تنظيمية واقتصادية متغيرة.

2 الدراسة التطبيقية:

يعرض هذا الجزء نتائج تحليل محتوى التقارير السنوية والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لبنك البركة الإسلامي - سورية خلال المدة 2010-2024. ويبدأ بتحليل المسار الزمني لمؤشر الإفصاح المحاسبي، ثم يربط هذا المسار بتطور الحجم المالي والتشغيلي للبنك، وينتهي بمناقشة أبعاد جودة الإفصاح ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

1.2 المسار الزمني لمؤشر الإفصاح المحاسبي:

يُبين الجدول رقم (3) المسار الزمني لمؤشر الإفصاح المحاسبي في بنك البركة الإسلامي - سورية، ومقدار التغير السنوي في عدد البنود المتحققة ونقاط الإفصاح، بما يساعد على تحديد سنوات التحول الرئيسة في مسار الإفصاح المحاسبي. وقد استُخرجت القيم من ورقة الترميز السنوية المبنية على 105 بنود، بحيث يُمثل الرقم 105 إجمالي البنود.

الجدول (3): المسار الزمني لمؤشر الإفصاح المحاسبي

السنة	عدد البنود المتحققة	التغير في عدد البنود	التغير بالنقاط المئوية	نسبة الإفصاح %	التوصيف
2010	79	—	—	75.24	سنة الأساس
2011	79	0	0	75.24	استقرار
2012	80	1	0.95	76.19	تحسن طفيف
2013	93	13	12.38	88.57	قفزة هيكلية
2014	94	1	0.95	89.52	تحسن طفيف
2015	94	0	0	89.52	استقرار
2016	95	1	0.96	90.48	تحسن طفيف
2017	96	1	0.95	91.43	تحسن طفيف
2018	96	0	0	91.43	استقرار
2019	96	0	0	91.43	استقرار
2020	96	0	0	91.43	استقرار
2021	104	8	7.62	99.05	قفزة هيكلية
2022	104	0	0	99.05	استقرار
2023	104	0	0	99.05	استقرار
2024	104	0	0	99.05	استقرار

المصدر: من إعداد الباحث

ملاحظة: القيم المالية الواردة في كل الجداول بالمليارات من الليرات السورية.

520 تاريخ إيداع البحث: 2026/04/28

تاريخ قبوله للنشر: 2026/06/10

يكشف الجدول رقم (3) أن مؤشر الإفصاح ارتفع من 75.24% عام 2010 إلى 99.05% خلال الأعوام 2021-2024. وهذا يعني أن عدد البنود المتحققة ارتفع من 79 بنداً من أصل 105 إلى 104 بنود، بما يعكس انتقال البنك من مرحلة الإفصاح التأسيسي إلى مرحلة الإفصاح شبه الكامل وفق أداة القياس المعتمدة. كما يختصر المسار الزمني قفرتين هيكليتين واضحتين: الأولى عام 2013 بزيادة 13 بنداً، والثانية عام 2021 بزيادة 8 بنود، في حين يشير الاستقرار اللاحق عند مستويات مرتفعة إلى رسوخ نمط الإفصاح وانتظامه وقابليته للمقارنة. وبما أن الدراسة اعتمدت على التقارير المنشورة لا على مقابلات مباشرة، فإن تفسير القفزات يستند إلى تغير بنية التقرير واتساع الإيضاحات، ولا ينسبها إلى سبب إداري غير موثق.

2.2 تحليل النسب والمؤشرات المشتقة:

يُبين الجدول رقم (4) أبرز النسب المشتقة من البيانات المالية، بهدف دعم القراءة التفسيرية وعدم الاكتفاء بالقيم المطلقة وحدها. وقد احتُسبت هذه النسب لأن موضوع الإفصاح لا يتعلق بحجم الأرقام فقط، بل بقدرة التقرير على تفسير هيكل الموارد ومصادر التمويل وتوزيع الموجودات. وتخدم هذه المؤشرات الفرضية المرتبطة بالسياق المالي والتشغيلي، إذ تكشف عما إذا كان تغير البنية المالية يحتاج إلى شرح وإيضاح إضافي للمستخدم الخارجي.

الجدول (4): تحليل النسب والمؤشرات المشتقة

السنة	الودائع/ الموجودات %	الاستثمارات/ الموجودات %	التمويلات/ الموجودات %	حقوق الملكية/ الموجودات %	التمويلات/ الودائع %
2010	40.00	20.00	20.00	40.00	50.00
2011	73.91	34.78	21.74	13.04	29.41
2012	64.29	26.19	11.90	11.90	18.52
2013	57.38	42.62	6.56	13.11	11.43
2014	57.78	48.89	6.67	12.22	11.54
2015	36.59	44.51	12.80	10.98	35.00
2016	49.80	47.37	8.10	11.34	16.26
2017	40.73	37.08	9.73	8.51	23.88
2018	46.21	46.97	9.60	8.08	20.77
2019	50.61	37.27	19.09	11.52	37.72
2020	42.03	51.55	5.93	11.37	14.12
2021	44.23	35.05	6.38	13.48	14.42
2022	46.20	35.05	10.73	16.71	23.24
2023	35.97	14.75	6.24	13.54	17.36
2024	50.46	11.76	8.88	12.75	17.60

المصدر: من إعداد الباحث

تُساعد المؤشرات في الجدول رقم (4) على فهم كيفية توزيع الموارد داخل البنية المالية للبنك. فمثلاً بلغت نسبة الودائع إلى الموجودات 40.00% عام 2010 و50.46% عام 2024، لكنها تذبذبت خلال المدة بين مستويات مختلفة، إذ بلغت 73.91% عام 2011 و35.97% عام 2023. كما تراجعت نسبة الاستثمارات إلى الموجودات من 20.00% عام 2010 و34.78% عام 2011 إلى 14.75% عام 2023 و11.76% عام 2024، وهو ما يدل على تغير في هيكل الموجودات لا على ارتفاع خطي في الوزن النسبي

للاستثمارات. أما نسبة التمويلات إلى الودائع فبلغت 50.00% عام 2010، ثم انخفضت إلى 17.36% عام 2023 واستقرت تقريباً عند 17.60% عام 2024. وتؤكد هذه النسب أن المستخدم الخارجي يحتاج إلى معلومات تفسيرية مصاحبة للأرقام، لأن تغير العلاقة بين الموجودات والودائع والاستثمارات والتمويلات لا يمكن فهمه بدقة من خلال القيم الإجمالية أو الاسمية وحدها. وهنا تظهر وظيفة جودة الإفصاح في ربط الجداول الرقمية بسياقها المؤسسي والتشغيلي، وفي تقليل احتمالات الاستنتاج الخاطئ الناتج عن تغير قيمة العملة أو تذبذب هيكل البنود المالية.

3.2 القراءة المرحلية لمسار البنك والإفصاح:

تُقرأ العلاقة بين مسار الإفصاح والمؤشرات المالية على أربع مراحل مترابطة: مرحلة التأسيس 2010-2012 بمتوسط إفصاح 75.56%، حيث حضر الإفصاح الجوهري دون اكتمال البنية المؤسسية، ومرحلة التحسن المؤسسي 2013-2016 بمتوسط 89.52%، وفيها توسعت الإيضاحات وبرزت الحوكمة والمخاطر، ومرحلة النضج النسبي 2017-2020 بمتوسط 91.43%، مع استقرار بنية التقرير وتحسن قابلية المقارنة، ثم مرحلة النضج المرتفع 2021-2024 بمتوسط 99.05%، حيث اقترب البنك من الإفصاح شبه الكامل مع ضرورة قراءة القيم المالية الاسمية في ضوء النسب وتغير قيمة العملة. وتؤكد هذه القراءة أن تحسن الإفصاح لم يكن استجابة شكلية فحسب، بل رافق تطور بنية التقرير السنوي واتساع شبكة المعلومات والحوكمة وإدارة المخاطر، مع ضرورة قراءة القيم المالية في المراحل الأخيرة بوصفها قيماً اسمية تتأثر بتغير قيمة الليرة السورية.

4.2 تحليل أبعاد جودة الإفصاح المحاسبي:

أظهر تصنيف بنود قائمة التحقق بحسب أبعاد الجودة أن الشفافية والشمولية والتوقيت الملائم والملاءمة والقابلية للمقارنة تحسنت تدريجياً، ففي مرحلة 2010-2012 كان الإفصاح الجوهري حاضراً مع توسع نوعي محدود، ثم تحسن في 2013-2016 مع اتساع الإيضاحات والحوكمة والمخاطر، واستقر في 2017-2020 عند مستوى جيد جداً، قبل أن يبلغ مستوى مرتفعاً جداً في 2021-2024. ويؤكد ذلك أن التحسن كان كمياً ونوعياً معاً، وأن التقرير السنوي أصبح أقرب إلى ملف معلوماتي متكامل لا إلى مجرد قوائم مالية أساسية.

5.2 كيف أسهمت جودة الإفصاح في الحد من عدم تماثل المعلومات؟

أسهمت جودة الإفصاح في الحد من عدم تماثل المعلومات بما يلي:

1. زيادة المساحة المعلوماتية المتاحة للمستخدم الخارجي، فالانتقال من 79 بنوداً متحققاً إلى 104 بنود يعني انكشاف جزء أكبر من المعلومات التي كانت تبقى سابقاً في الحيز الداخلي أو في نطاق الشرح المحدود.
2. تحسين الشفافية النوعية، فظهور البند لا يكفي ما لم يكن واضحاً ومنظماً ومربوطاً بسياقه المؤسسي. وقد أظهرت حالة البنك أن تطور الإيضاحات والشرح المساند كان عاملاً أساسياً في تحويل المؤشر الكمي إلى قيمة معلوماتية فعلية.
3. خفض تكلفة البحث عن المعلومات، فعندما تتكامل القوائم والإيضاحات وتقارير الحوكمة في ملف سنوي منظم، يصبح الوصول إلى المعلومة أسهل وأكثر عدالة بين المستخدمين، ويتراجع الاعتماد على المصادر غير الرسمية.
4. رفع القابلية للمقارنة بين السنوات، إن ثبات بنية التقرير السنوي عبر السنوات المرتفعة الإفصاح مكن المستخدم الخارجي من إجراء مقارنة طولية أكثر اتساقاً، وهو ما يقلل من الميزة المعرفية التي قد يحتفظ بها الداخل بسبب تشتت المعلومات أو تغير عرضها.

5. توسيع الإفصاح عن المخاطر والحوكمة والأطراف ذات العلاقة، وهذه المحاور تمثل بطبيعتها جزءاً من المعرفة التي تكون أكثر قرباً من الإدارة، ولذلك فإن الإفصاح المنتظم عنها يعد قناة مباشرة لتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات.

6.2 مناقشة الفرضيات في ضوء النتائج التطبيقية:

تُناقش فرضيات الدراسة في ضوء نتائج مؤشر الإفصاح السنوي، والتحليل المرحلي، ومصفوفة أبعاد جودة الإفصاح، والمؤشرات الاستدلالية المرتبطة بعدم تماثل المعلومات المحاسبية. ونظراً لاعتماد الدراسة على دراسة حالة وتحليل محتوى، فإن الحكم على الفرضيات يتم تفسيرياً لا إحصائياً.

يُبين الجدول رقم (5) فرضيات الدراسة في ضوء النتائج التطبيقية كما يلي:

الجدول (5): فرضيات الدراسة في ضوء النتائج التطبيقية

الفرضية	مضمونها	الدليل التطبيقي	الحكم
الفرضية الرئيسية	يؤثر تطور جودة الإفصاح المحاسبي في تضيق فجوة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.	ارتفاع مؤشر الإفصاح من 75.24% عام 2010 إلى 99.05% خلال الأعوام 2021-2024، مع تحسن الشفافية والشمولية والقابلية للمقارنة واتساع الإفصاح عن المخاطر والحوكمة والأطراف ذات العلاقة.	مدعومة تفسيرياً
الفرضية الفرعية الأولى	يرتبط ارتفاع مؤشر الإفصاح السنوي بتحسين شفافية التقارير المالية وتقليص عدم تماثل المعلومات.	انتقال عدد البنود المتحققة من 79 بنداً إلى 104 بنود من أصل 105، وظهور قفزتين هيكليتين في عامي 2013 و 2021.	مدعومة
الفرضية الفرعية الثانية	يؤثر انتظام عرض القوائم المالية واتساع الإيضاحات في تحسين أبعاد جودة الإفصاح.	استقرار بنية التقارير، واتساع الإيضاحات، وتحسن الشفافية والشمولية والتوقيت والملاءمة والقابلية للمقارنة تدريجياً وفق سلم القياس المعتمد.	مدعومة
الفرضية الفرعية الثالثة	يؤثر الإفصاح عن المخاطر والحوكمة وهيكل الملكية والأطراف ذات العلاقة في تضيق الفجوة المعلوماتية.	توسع الإفصاح عن المخاطر والحوكمة والأطراف ذات العلاقة، وهي موضوعات لا يمكن للمستخدم الخارجي استنتاجها من القوائم الأساسية وحدها.	مدعومة تفسيرياً
الفرضية الفرعية الرابعة	ترتبط تغيرات المؤشرات المالية والتشغيلية والنسب المشتقة بزيادة الحاجة إلى إفصاح تفسيري مصاحب للأرقام.	أظهرت النسب المشتقة تذبذب هيكل الودائع والاستثمارات والتمويلات، كما أن القيم الاسمية غير المعدلة لا تكفي وحدها للحكم على النمو الحقيقي، مما يعزز الحاجة إلى إيضاحات تفسيرية.	مدعومة تفسيرياً
الفرضية الفرعية الخامسة	يسهم معيار AAOIFI رقم (1) في تحويل الالتزام بالإفصاح إلى جودة فعلية في المعلومات المنشورة.	استخدام متطلبات المعيار في بناء مؤشر الإفصاح المكون من 105 بنود، وارتباط تحسن المؤشر بتحسن القدرة التفسيرية للتقارير السنوية.	مدعومة تفسيرياً

المصدر: من إعداد الباحث

526 تاريخ إيداع البحث: 2026/04/28

تاريخ قبوله للنشر: 2026/06/10

يُوضح الجدول رقم (5) أن تحسن الإفصاح في بنك البركة الإسلامي - سورية لم يكن تحسناً كمياً فقط، بل تحول تدريجياً إلى جودة معلوماتية أعلى، ظهرت من خلال انتظام العرض، واتساع الإيضاحات، ووضوح الإفصاح عن المخاطر والحوكمة والأطراف ذات العلاقة، وارتفاع قدرة التقارير السنوية على تفسير الأداء المالي والتشغيلي. كما بيّن التحليل أن النسب والمؤشرات المشتقة ضرورية لتفسير القيم المالية الاسمية وتجنب الاستنتاجات غير الدقيقة، ومن ثم فإن جودة الإفصاح المحاسبي تمثل المدخل التفسيري الرئيس الذي ينتقل من خلاله أثر الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح إلى تضيق فجوة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

3 النتائج:

1. ارتفع مؤشر الإفصاح في بنك البركة الإسلامي - سورية من 75.24% عام 2010 إلى 99.05% خلال الأعوام 2021-2024، بما يعكس انتقال البنك من إفصاح متوسط مرتفع إلى إفصاح شبه كامل وفق أداة القياس المعتمدة.
2. لم يكن التحسن خطياً فقط، بل مر بفترتين هيكليتين واضحتين في عامي 2013 و2021، وهو ما يدل على تحولات مؤسسية وإفصاحية أعمق من مجرد إضافات شكلية متفرقة.
3. بيّن التحليل المرحلي أن البنك انتقل من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التحسن المؤسسي، ثم إلى النضج النسبي، وأخيراً إلى النضج الإفصاحي المرتفع، بالتزامن مع زيادة اسمية في القيم المالية المنشورة. ولا تُعد هذه الزيادة الاسمية وحدها مؤشراً على نمو حقيقي بسبب تغير قيمة الليرة السورية، لكنها تفسر زيادة الحاجة إلى الإفصاح التفسيري والنسب المشتقة.
4. أظهرت مصفوفة الجودة أن الشفافية، والشمولية، والتوقيت الملائم، والملاءمة، والقابلية للمقارنة تحسنت جميعها تدريجياً، وأن جودة الإفصاح ارتبطت بتوسع الإفصاح عن المخاطر والحوكمة وهيكل الملكية والأطراف ذات العلاقة.

5. أظهرت النتائج أن اتساع الإفصاح عن المخاطر والحوكمة والأطراف ذات العلاقة يمثل من أكثر القنوات التفسيرية فاعلية في تضيق فجوة عدم تماثل المعلومات، لأنه ينقل للمستخدم الخارجي معلومات لا تظهر بالقدر الكافي في القوائم الأساسية وحدها.
6. أظهرت النتائج أن القراءة المبنية على النسب والمؤشرات المشتقة أكثر قدرة على تفسير النشاط المالي من الاعتماد على القيم المطلقة وحدها، وأن جودة الإفصاح هي التي تمنح هذه المؤشرات معناها التفسيري، ولا سيما في بيئة تتغير فيها قيمة العملة وتتأثر فيها المقارنات الزمنية بالقيم الاسمية.
7. تؤيد نتائج الحالة المدروسة تفسيرياً أن جودة الإفصاح المحاسبي تمثل القناة التي ينتقل من خلالها أثر الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح العام رقم (1) إلى الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وذلك في حدود البيانات المتاحة والمنهج المستخدم في الدراسة.

4 التوصيات:

1. الاستمرار في تطوير نماذج العرض والإفصاح داخل بنك البركة الإسلامي - سورية، مع تعميق الشرح التفسيري للجداول والمؤشرات والنسب المشتقة وعدم الاكتفاء بالإفصاح الشكلي عن البنود.
2. إرفاق الجداول المالية بإيضاحات عن أثر التضخم وتغير سعر الصرف والقيم الاسمية في المقارنات الزمنية، حتى لا تُفهم الزيادة في القيم المطلقة بوصفها نمواً حقيقياً دون تحليل إضافي.
3. تعزيز الإفصاح الكمي والنوعي عن المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة وجودة الأصول، لأنها أكثر المحاور ارتباطاً بعدم تماثل المعلومات المحاسبية.
4. تطوير البيئة الرقمية للإفصاح وإتاحة التقارير والبيانات التاريخية بصورة سهلة وقابلة للتحميل والمقارنة، بما يخفض تكلفة الوصول إلى المعلومات ويزيد عدالة الحصول عليها.

5. توسيع الإفصاح المنتظم عن الحوكمة واللجان وهيئة الرقابة الشرعية والأطراف ذات العلاقة، مع التركيز على عمق المعالجة لا على وجود البند شكلياً فقط.
6. حث الجهات الرقابية على تبني آليات متابعة معيارية دورية تركّز على جودة الإفصاح وشموليته واتساقه، وليس على التحقق الشكلي من وجود البنود فقط.
7. تشجيع الدراسات المستقبلية على الجمع بين مدخل تحليل التقارير السنوية ومدخل المؤشرات السوقية المباشرة كلما توافرت بيانات تداول دقيقة ومنظمة، مع إمكانية تدعيم تحليل المحتوى بمقابلات أو مراسلات موثقة مع إدارات المصارف والجهات الرقابية لتفسير أسباب القفزات في مؤشرات الإفصاح.
8. إجراء دراسات مقارنة لاحقة بين أكثر من مصرف إسلامي داخل البيئة السورية أو العربية لاختبار مدى تعميم النتائج وتحديد الفروق في الممارسات الإفصاحية.

5 قائمة المراجع:

1.5 المراجع باللغة العربية

1. أبو بكر محمد أحمد طمبل. (2008). أثر معايير المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية على القوائم المالية بالتطبيق على المصارف الإسلامية في السودان/ رسالة ماجستير. أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية - معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي.
2. حسن محمود عواد الشطناوي. (2018م). دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال/ المجلد 5 - العدد 3، الصفحات 288-307.
3. حلا أحمد طواها. (2018 م). مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بتطبيق معيار المحاسبة الإسلامية المتعلق بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية / رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير. الأردن: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة اليرموك.

4. صبيحة برزان العبيدي. (2016م). عدم تماثل المعلومات المحاسبية (الأسباب والمعالجات المقترحة). بغداد: الكلية التقنية الإدارية / بغداد.
5. ظافر محي الدين دعبول. (2025م). العوامل المفسرة للتباين في الإفصاح المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI) (دراسة اختبارية على القوائم المالية في المصارف الإسلامية العاملة في تركيا) / رسالة دكتوراه. سورية / حلب: جامعة حلب في المناطق المحررة / كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة.
6. عبدالرحمن محمد سليمان رشوان. (2017م). قياس أثر الممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاساته على جودة الأرباح المحاسبية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية/ العدد 11.
7. فادي جمعان. (2020 م). دور جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية/ المجلد 42 - العدد 2، الصفحات 27-45.
8. محمد سالم حسن، و زياد هاشم السقا. (2022 م). تأثير التوسع في الإفصاح المحاسبي الالكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية: دراسة استطلاعية في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، الصفحات 1719-1813.
9. محمود رمزي إدريس. (2015م). تقييم التزام المصارف الإسلامية العاملة في سورية بمتطلبات العرض والإفصاح في قوائمها المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1). دمشق: جامعة دمشق _ كلية الاقتصاد _ قسم المحاسبة.

10. محمود سلامة علي العوامل، و سليمان حسين سليمان البشتاوي. (2017 م). مدى التوافق بين معايير المحاسبة الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية للقوائم المالية: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية/ رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير. عمان: جامعة الإسراء الخاصة/ كلية الأعمال.
11. محمود عزت أحمد محفوظ. (2022م). أثر الإفصاح عن البيانات الضخمة في تحسين مستوى جودة الإفصاح المحاسبي/ رسالة ماجستير. أسيوط: جامعة أسيوط - كلية التجارة.
12. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2026م). هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تم الاسترداد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: <https://aaoifi.com>

2.5 المراجع باللغة الإنكليزية

1. Abdelghany, H. (2015). The Effect Of Accounting Disclosure Quality And Information Asymmetry On The Stock Market Activity An Applied Study On Listed Companies In The Egyptian Stock Market. *18th International Academic Conference*. London: alexandria university, egypt.
2. Abdullah, S., & Thabit, T. (2024). The Mediating Influence of Accounting Information Relevance on Mitigating Information Asymmetry via IT Governance Implementation. *Journal of Economics and Administrative Sciences*/142-30, pp. 591-578.
3. Ahmed, D., Azhar, Z., & Mohammad, A. (2024). The Corporate Governance and International Standards for Accounting Role in Reducing Information Asymmetry. *Pakistan Journal of Life and Social Sciences* / 22(1).
4. Ambashe, M. (2025). The Level of Compliance with AAOIFI Standards by Islamic Banks in UAE. *Fudma Journal Of Accounting And Finance Research [Fujafr]/ VOLUME 3, ISSUE 2*.
5. Beshkoo, M., Vakilifard, H., & Yaghoobnezhad, A. (2015). Disclosure Quality and Information Asymmetry: Evidence from Iran. *Research Journal of Fisheries and Hydrobiology*.

6. FASB. (2020). *Statement of Financial Accounting Concepts*. Retrieved from Financial Accounting Standards Board (FASB): <https://www.fasb.org>
7. Hafij Ullah, M. (2013). Compliance of AAOIFI Guidelines in General Presentation and Disclosure in the Financial Statements of Islamic Banks in Bangladesh. *International Journal of Social Science Research/Vol. 1, Issue 2*, pp. pp: 111-123.
8. Leuz, C. (2023). *Financial Disclosure and Corporate Transparency: A Global Perspective*. British: Cambridge University Press.
9. Nuengwang, N., Taechapiroontong, N., & Thanarung, P. (2013). The Effect of Information Disclosure on Information Asymmetry. *Investment Management and Financial Innovations, Issue 1*.